وتعتبر اسرائيل ان الحدود السياسية بينها وبين جيرانها ما زالت في حالة تغيّر مستمر. فهي ما زالت الحدود التي حدّدت باتفاقيات الهدنة العسكرية، واتفاقيات ايقاف اطلاق النيران والفصل بين القوات؛ وان الحدود الوحيدة التي اتفق عليها بعملية تسوية عربية ـ اسرائيلية رسمية هي حدودها مع مصر على طول مواجهة سيناء. ومن هنا، فان احتمالات تغيير الحدود مع الدول العربية المجاورة وتوسيع رقعة اسرائيل قائمة.

وترى اسرائيل ان حدودها الدولية لم يستكمل تحديدها بشكل كامل وباتفاقيات دولية بعد. وكانت «حدود اسرائيل» مع سوريا والاردن، خلال الفترة من العام ١٩٤٧ الى العام ١٩٦٧، تضمّ عدداً من المناطق منزوعة السلاح والمناطق العازلة، وقد تمّت ازالة جميع هذه المناطق بالانتصار العسكري الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. وقد استخدمت اسرائيل، في ذلك، شعار «عدم ثبات الحدود»؛ كما تمّ ادماج اقتصادات وقوة عمل المناطق التي تقع وراء «الخط الاخضر» السابق (الحدود السابقة مع دول الجوار) في الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما توسّعت المستعمرات اليهودية لتصبح اقاليم جديدة، لا يمكن معها العثور على الحدود السياسية السابقة.

وفي جنوب لبنان، لم يعد خط الحدود، في الوقت الحالي، هو خط ما قبل العام ١٩٦٧، الذي كان يتطابق مع الحدود الدولية السابقة، التي رسمت بين فرنسا وبريطانيا العظمى. فقد تغيّرت جغرافية منطقة الحدود بشكل حادّ خلال الغزو الواسع للبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢. وفي سياق هذه التغييرات في المناطق، تمّ تغيير طبيعة الحدود. وكان الشرط المسبق لاتفاقية الحدود بين اسرائيل ومصر هو انشاء مناطق في سيناء تتضمّن: مناطق محدّدة القوات العسكرية، ومناطق تحت اشراف الشرطة المدنية المصرية المسلّحة بالاسلحة الخفيفة فقط، ثمّ مناطق تحت اشراف قوات الامم المتحدة.

وتعتبر اسرائيل ان الحدود الخارجية للارض التي تتبعها، أو تدار بواسطتها، ذات طبيعة «مناطق الحدود القابلة للتغيّر» بشكل أساس. فاذا كان هناك حل للصراع مع جميع الدول المجاورة، فقد يتحوّل معظم هذه المناطق الى خطوط دقيقة محدّدة، تتناسب والمطالب الامنية لاسرائيل. وسيتحتّم التعامل مع مشكلة الحدود مع بدء المفاوضات مع الاطراف العربية، وسيكون على هذه الاطراف ان تضع في اعتبارها الحدود الجغرافية للاستيطان اليهودي، في ضوء الحدود الاقليمية الممكنة؛ ومن هنا تأتي أهمية سرعة تهجير اليهود السوفيات الى المناطق العربية المحتلة. فاذا قدّر للعرب ان يوافقوا على الاعتراف باسرائيل في مقابل اعادة «بعض» الاراضي، فسوف تحدّد اسرائيل، في هذه الحالة، الحدّ الادنى من المطالب لتوفير حدود آمنة يمكن الدفاع عنها. وبالطبع، لا يوجد حدّ أدنى لتكتل «الليكود» الذي يطالب بضمّ الضفة الفلسطينية، ويرفض، بصفة مستمرة، موضوع التقسيم؛ بينما ستصبح المشكلة، بالنسبة الى حزب «العمل» الاسرائيلي، هي الوصول الى خطة للتقسيم، تكون مقبولة من أغلبية المجتمع اليهودي. والنتيجة الفعلية لموقف الطرفين هي عدم التخلّي عن أي جزء من أجزاء الاراضي العربية المحتلة، بل واحتمالات شنّ حرب جديدة تضيف اسرائيل بها أراضي اضافية الى مساحتها.

المبادىء التي تؤثر في التعديلات الاقليمية والحدودية

ترى اسرائيل ان ضمّها لاراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والجولان، أو تحديدها لأراضٍ خاصة، ومناطق أمن، وممرّات لاستخدامها، يجب ان يتمّ في اطار جيو ـ بوليتيكي واسع، وليس في اطار عسكري ضيّق، وذلك نظراً الى ان العلاقة الاستراتيجية بين الاراضي والامن لها